



# الرق الحديث

نظرة سريعة على الاتجار بالبشر في إيران و دور مسؤولي النظام في تسهيل الأمر

التقرير الخاص

للجنة المرأة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

أغسطس ٢٠١٨





© ISNA

## الرق الحديث

نظرة سريعة على تهريب البشر في إيران و دور مسؤولي النظام في تسهيل الأمر

- ٢ الاحصائيات والأدلة
- ٥ من هم ضحايا عصابات تجارة الرقيق في العصر الحديث؟
- ٦ أساليب وآليات تجارة الرقيق للشابات
- ٨ دور مسؤولي النظام في تجارة الرقيق في العصر الحديث
- ٩ ضباط إنفاذ القانون في خدمة عملي شبكات التهريب
- ١٠ تقارير دولية عن تهريب البشر في إيران
- ١٢ الكلمة الاخيرة



## الرق الحديث

نظرة سريعة على الاتجار بالبشر في إيران و دور مسؤولي النظام في تسهيل الأمر.  
التقرير الخاص للجنة المرأة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

أغسطس ٢٠١٨

من إصدارات لجنة المرأة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية - أغسطس ٢٠١٨  
حقوق الطبع والنشر لهذا التقرير محفوظة وتعود إلى لجنة المرأة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية.  
يسمح بطبع ونشر هذا التقرير أو أجزاء منه بأذن مسبق أو ذكر المصدر.

ISBN: 978-2-35822-008-8

women.ncr-iran.org/ar  
@womenncri  
@womenncri

النظام الحاكم في إيران برمته مجبول على مقارعة المرأة والفساد الواسع والشامل و هو يضحى بالنساء والفتيات أكثر من أية شريحة أخرى في المجتمع الإيراني. إن أحد أكثر الجوانب المؤلمة لهذا التمييز الجنسي والاستغلال في إيران هو الاستغلال الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات في نطاق واسع في ظل تجارة الرقيق في العصر الحديث. تعريف الاتجار بالأشخاص على أنه تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال أشخاص ، عن طريق التهديد باستخدام القوة أو غيرها من أشكالها أو استخدامها. الإكراه ، أو الاختطاف ، أو الاحتيال ، أو الخداع ، أو إساءة استعمال السلطة ، أو موقف الضعف ، أو إعطاء أو استلام المدفوعات أو المنافع ، للحصول على موافقة الشخص الذي يسيطر على شخص آخر ، لغرض الاستغلال. . يجب أن يشمل الاستغلال ، على الأقل ، استغلال بغاء الغير أو غيره من أشكال الاستغلال الجنسي ، أو العمل القسري أو الخدمات ، أو العبودية أو الممارسات المماثلة للرق أو العبودية أو إزالة الأعضاء.

نقل غير قانوني وسري للأشخاص داخل الحدود الوطنية ، عادة من البلدان النامية والبلدان من أجل الحصول على ميزة جنسية واقتصادية للنساء والفتيات من أجل ربح المستخدمين والمهربين ، العصابات الإجرامية وغيرها من أنشطة التهريب بما في ذلك الأعمال المنزلية الإجبارية و الزواج وأطفال الزوجية والتوظيف السري .»

ووفقاً للجمعية العامة للأمم المتحدة، يتضمن تهريب البشر «نقلًا غير قانوني وسري للأشخاص داخل الحدود الوطنية، وبشكل رئيسي من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المضطرب لغرض الاستغلال الجنسي والاقتصادي للنساء والفتيات من أجل الربح من قبل المستخدمين والمهربين والنقابات الإجرامية وأنشطة التهريب الأخرى، بما في ذلك العمل المنزلي القسري في البيت والزواج الزائف وتبني وهمي للطفل والتوظيف السري».

أصبح الاتجار بالنساء والفتيات إلى خارج إيران أمرًا شائعًا جدًا من أجل استغلالهن للإسترقاق في العصر الحديث خاصة في الدول العربية في الخليج. بحيث اعترف واحد من أبرز منظري النظام الإيراني المدعو «حسن عباسي» بهذا الموضوع في خطابه العلني عام ٢٠٠٨.

و ندد «عباسي»، رئيس الجمهورية آنذاك «سيد محمد خاتمي» ووزير المخابرات آنذاك «علي يونسى» و مجمع تشخيص مصلحة النظام و قوات الحرس والباسيج ورئيس السلطة القضائية آنذاك «شاهرودي» وقائد قوى الأمن الداخلي آنذاك وعمده طهران آنذاك «محمد باقر قاليباف» لعدم الإجابة على هذا الموضوع وتقاوس ومنع ظاهرة الإسترقاق الحديث و كارثة تهريب الفتيات و النساء الإيرانيات في الدول العربية. مؤكداً: بلغ وضع حكومتنا الإسلامية حدًا حيث يتم نقل فتيات شيعيات للبيع في الإمارات العربية المتحدة.

من الواضح أن عدم شفافية النظام الإيراني المتطرف يصل إلى أعلى نقطة بشكل خاص من حيث انتهاك حقوق المرأة وقضايا الإسترقاق الحديث. لكن المعلومات المحدودة التي تم الحصول عليها في هذا المستوى تمثل كارثة كبيرة.

## الأرقام والمعطيات المتاحة

► كشف في مارس ٢٠٠٢ أن «البيت الأخضر» بمدينة كرج الذي كان مرتبطاً بمسؤولي القضاء وقوى الأمن الداخلي ورجال الأمن للمدينة وكان تحت رعايتهم كان يقوم باعتقال الفتيات والنساء تحت عنوان «التأهيل والتربية» ومن ثم كان يصدرهن إلى خارج البلاد للبيع. في نفس الوقت ، قدرت صحيفة «همشهري» الحكومية سعر كل فتاة تتراوح أعمارهن بين ٨ و ١٢ سنة بين ٣٠٠ دولار و ٨٠٠ دولار.

► وقدمت جمعية الدفاع عن ضحايا العنف في العام ٢٠٠٣ تقريرًا وكتبت أن ٤٥ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٦ و ٢٦ عامًا يتم شرائهن فقط في كراتشي من قبل الأثرياء شهريًا.

► كتبت صحيفة «شرق» في عددها الصادر يوم ٢٦ مايو ٢٠٠٤

تقول: «اليوم تتم مزايده مجموعة من الفتيات والفتيان الإيرانيين في «فجيرة» بالإمارات العربية المتحدة». كانت تمهيدات لهذه المزايده قد توفرت قبل أسبوعين في إطار عملية إقامة معرض دولي من قبل صيادي النساء والفتيات الإيرانيات. واختار صيادو البشر في غرفة لإحدى الدول العربية 54 فتاة إيرانية من أصل ٢٨٦ فتاة إيرانية لإرسالهن إلى دول الخليج ليتم بيعهن بالمزاد العلني. بعد نشر هذا الخبر أنكر خاتمي رئيس الجمهورية للنظام آنذاك القضية.

لكن بعد عدة أيام، قام «مصطفى بن يحيي» وهو طيار من أصل إيراني في شركة الطيران الإماراتية بإزاحة ستار جديد مما أدى لاحقًا إلى إلقاء القبض عليه من قبل النظام الإيراني.

وأكد بن يحيي: مع ٩ رحلات عادية و ٢٠ رحلة غير عادية إلى دبي ، يتم إرسال ١٠ إلى ١٥ فتاة يوميًا إلى الإمارات بشكل متوسط. ومعظم هؤلاء الفتيات من مدن عبادان و الأهواز و زاهدان و تبريز وكرمانشاه، وأعلى نسبة من طهران ومشهد. مضيفًا: « يتم إعادة ٣ إلى ٥ جثث من الفتيات الإيرانيات من تلك الدول إلى إيران شهريًا». وكشف «بن يحيي» أيضاً أنه نظراً لأهمية قضية تهريب فتيات إيرانيات ، فقد تم تخصيص محطة لطائرات الخطوط الجوية الإيرانية في مطار الإمارات.

► في سبتمبر ٢٠٠٤ كشف الملا «كشاني» ، عضو المجلس المركزي لأنصار حزب الله ورئيس تحرير نشرة «با لثارات» في صراع فتوي: «بعض عصابات الفساد... مرتبطة بأفراد بلطجيين



## من هم فريسة عصابات الرق الحديث؟

لا يتمتعن بأي حماية يشكلن فريسة جيدة للمهربين. من السهل إخراجهن من البلاد عن طريق إغرائهن بكيفية العيش في الغرب. العديد من الفتيات الصغيرات الهاربات في أول مرة للاعتقال وقيل صدور حكم المحكمة يقعن في فخ عصابات الإسترقاق. وتابعت: كان أحد الأسباب هو عدم الفصل بين الجرائم في السجن حيث يوفر إمكانية إقامة علاقات بين عصابات الفساد و السجينات وأضافت قائلة: هؤلاء النساء اللواتي يقعن بالسجن لمدة ١٠ سنوات لديهن دور في السجن لأنفسهن. يصل إليهن كثير من المال ولديهن إمكانية لنشر موائد ملونة. وبهذا يجذب الفتيات الهاربات اللاتي يقعن بسهولة في فخهن. بحيث يتم فيه نقل هؤلاء الفتيات على الفور إلى أعضاء عصابة التهريب بعد إطلاق سراحهن. وفي الوقت نفسه، يفسح مشرفو السجن المتنفذون المجال لقادة عصابات الفساد والبقاء. لقد رأيت مرات أن عددًا من السجينات بجرائم مالية في السجن اكتشفن عمل هؤلاء النساء السابقات واحتججن بذلك لكنهن تعرضن للضرب المبرح بالتنسيق مع السجانات. كما كشفت السجانة: في بعض الحالات، تختفي هؤلاء الفتيات بعد حضور الجلسة الأولى للمحكمة. حتى أنني رأيت أن قاضي الملف بتبرئتهن، أخذ الفتيات معه ومن ثم لم يحصل أية معلومات عنهن. وأشارت إلى ذكريات صديقاتها وزملائها في كبرى مدن أخرى للبلاد، تقول إن هذه الشروط تحدث أيضا في السجون المركزية واستمرت لسنوات عديدة. (موقع «سلامت نيوز» الحكومية - ١٥ سبتمبر ٢٠١٧)

تشير الإحصاءات الرسمية للرعاية الاجتماعية في طهران إلى زيادة عدد الفتيات الهاربات في العاصمة، وتفيد هروب ما يقارب ١٥٪ من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ١٨ عامًا من المنزل. بحسب الإحصاءات أن في أعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣ تم سحب ٢٢ ألف طفل من الشوارع. هؤلاء الأطفال هم في الأساس فريسة لعصابات الاتجار بالبشر. وتم تسجيل ١٣ مليون فقط في إحصاءات التعليم والتربية من أصل ٢٠ مليون طفل مؤهل للالتحاق بالمدرسة، و يظن أن ٧ ملايين شخص معرضون للعاهات الاجتماعية يصبحون فريسة لعصابات الاتجار بالبشر ويتم استخدامهم في نظام الرق الحديث. لقد بلغ سن الميبت في الكراتين للنساء ١٧ عامًا في طهران كما لوحظت فتيات دون سن ١٥ عامًا. تظهر آخر الأرقام أن هناك ما بين ٣ و ٧ ملايين طفل في الشوارع يعيشون في إيران متروكون على حالهم. (وكالة أنباء «تسنيم» الحكومية - ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧) هذا الوضع قد تجاوز الحد في معظم كبريات المدن في البلاد خاصة مدينتي مشهد وشيراز. ويعتبر الأطفال والمراهقين هم فريسة جيدة لمهربي الجنس والمتاجرين بالبشر. وفي أيلول / سبتمبر ٢٠١٧، كشفت إحدى السجانات في السجن المركزي في إحدى كبريات المدن في البلاد التي لا ترغب في الكشف عن اسمها، عن المصير المر للفتيات الهاربات اللواتي يدخلن سجون البلاد. وتقول السجانة: فتيات بعد عدة مرات من سابقة السجن، ولكونهن

للموقع: «لقد وقعت في هذه المصيبة في دبي، واليوم أعيش حياة سيئة للغاية. وأصبح العديد من صديقاتي اللواتي كن في المزاد، مفقودات وهن لسن على قيد الحياة.

► في أكتوبر ٢٠١٣ اعترف «محمود صادقي» رئيس شرطة الهجرة والجوازات لقوى الأمن الداخلي ضمناً بـ«تهريب فتيات إيرانيات إلى الدول العربية» وقال «لا ننكر ذلك» (وكالة أنباء «مهر» أكتوبر ٢٠١٣).  
► أفادت الأخبار المنشورة في يوليو ٢٠١٧ قامت عصابة لتهريب الفتيات بتهريب أكثر من ٨٠٠ فتاة إلى خارج إيران في عملية لتجارة الرقيق. ولاذ بالفرار رئيس شبكة للعصابة. (موقع «نغاه» - ٤ يوليو ٢٠١٧)

في نظام الجمهورية الإسلامية وأنا مستعد لإثبات ذلك لأي شخص يريد تقديم وثيقة». وفي بعض الحالات، مثل بيع فتاة لشيوخ دبي، فإن بعض الوكلاء ممن هم من أقارب أحد السادة متورطين في الأمر مطمئني البال بعدم وجود أي جهاز يراقبهم يبعون فتاة إيرانية على الأقل ١٢ إلى ١٥ مليون [تومان] إلى شيوخ العرب. ووفقاً لتقارير عن بيع الفتيات واستغلال القاصرات لأغراض الاسترقاق الجنسي في دول الخليج، ينبغي الافتراض أن بعضاً من هؤلاء كن طفلات صغيرات.

► في ٤ أكتوبر ٢٠٠٥، تم بث مؤتمر صحفي لرئيس مجلس الشورى السابق «غلام علي حداد عادل» من التلفزيون الحكومي. وفي معرض رده على سؤال من مراسل تلفزيون النظام الذي سأل: «في المعرض الذي شاهدته، كانت هناك بعض الظواهر التي أخفاها بعض المسؤولين سابقاً، مثل إغواء الفتيات ونقلهن إلى دول الخليج واستغلال بعض السفارات في الخارج الفتيات الإيرانيات... وهل إخفاء هذه القضايا ستكون فيه مصلحة أو ضرر؟» وقال «بالطبع إخفاء الواقع ليس هو الحل للمشاكل». لكن هناك اختلاف بين إخفاء الواقع وبيانه لأولئك الذين لا يحتاجون إلى معرفة ذلك. ( التلفزيون الحكومي الإيراني ٤ أكتوبر ٢٠٠٥)  
► أعلنت صحيفة «جمهوري» الحكومية في عددها الصادر يوم ٥ فبراير ٢٠٠٨ عن أسواق جديدة لعصابات الاتجار بالبشر التابعة للنظام وكتبت في خبر بعنوان المرأة الإيرانية في الملاهي الصينية تقول: بعد «دبي»، أصبحت الصين معقلاً للأفراد المذكورين.

► في شهر مايو ٢٠٠٩، أزاح موقع «هم ميهن» الستار عن مزاد الفتيات الإيرانيات في الهند بدخل كل ليل مليوني تومان وبيع الفتيات الإيرانيات في الدول العربية، مضيئاً: «عادة ما تتهرب الفتيات الإيرانيات إلى دبي والإمارات العربية المتحدة تكون أعمارهن بين ١٠ و ١٧ عامًا. قالت إحدى الفتيات الضحايا



# أساليب وآليات الإسترقاق للنساء الشابات

تقول «شهلا معظمي بور» أستاذة في جامعة طهران: وقع العديد من العوائل في المناطق الفقيرة في بلادنا، مثل خراسان الجنوبية، في هذا الفخ بظن زواج بناتها الرسمي. زيجات وهمية ومن ثم نرى هؤلاء الفتيات في دول الخليج وباكستان. كما أشارت أيضاً إلى إعلانات دعائية لاستقطاب القوة العاملة الخاصة: الإعلانات التي تكون خلفها غايات أخرى، ولكن البعض ينخدعون بسبب عدم الوعي.

ووفقاً لمعظمي بور فإن المهرابين يخدعون الشابات والفتيات اللواتي يبحثن عن عمل ويتم تهريبهن في مخزن السفن في ظروف مزرية. في بعض الأحيان لن تصل هؤلاء النساء إلى المقصد وفي بعض الأحيان يتم إلقاؤهن في البحر بسبب الظروف السيئة.

إن ضبط جواز سفر الضحية، وحبسهن في المنزل، وفصلهن عن العالم الخارجي، وزيادة الديون الفردية، هي طرق لإجبار النساء والفتيات على الإسترقاق جنسياً. وهن يعملن من ١٦ إلى ١٨ ساعة في اليوم ويتعرضن لأمراض خطيرة مثل الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً.

وفي الاطار ذاته تشيرخبيرة اجتماعية أخرى تدعى «سولماز شريف» إلى انتشار الاتجار بالنساء والفتيات في محافظات خراسان وسيستان وبلوشستان إلى أفغانستان وباكستان وتقول: يتعرف المهربون هؤلاء الفتيات والنساء في الأسر التي غالباً ما تكون ظروفها الاقتصادية متدهورة ، ويقدمون أنفسهم كأشخاص أثرياء من أهالي مدينة زاهدان إنه يريد الزواج بالفتاة وبعد الخطوبة يقومون بإرسالهن إلى بيوت الفساد؛ في مدن مثل كويتا وكراتشي و... ووفقاً لنتائج هذه الدراسة ، فإن المناطق الهامشية بمدينة مشهد هي المناطق التي يتم فيها مشاهدة هذه الظاهرة بشكل كامل. («موقع «ميانالي» - ١٢ سبتمبر ٢٠١١)

ووفقاً للخبيرة، يتم الاتجار بالضحايا بطريقتين ، يتم خطب بعضهم رسمياً إلى عوائلهن ويتم عبورهن عبر الحدود مقابل دفع مبالغ لعائلاتهم، وعدد آخر من الفتيات الأخريات اللواتي تعرضن للاختطاف أو يتم إغفالهن عن طريق أعضاء العصابة ويتم إخراجهن من البلاد دون إذن من الأب.



تخدع عناصر بعض عصابات الاتجار بالبشر الأسر الريفية، وبعض العائلات التي لديها مرضى مستعصي العلاج لإيصالهم للاستقلال عن طريق بناتهم لتأمين نفقاتهم ويمكنهن لتأمينهم في المستقبل القريب أيضاً وبهذا يأخذون الموافقة على شراء الفتاة من والدها.

ولا تعرف الضحايا في البداية عن التهريب، لكن بعد مرور بضعة أيام فقط على الزواج بالإجبار والقوة والتهديد والخداع يتم نقلهن إلى المناطق الحدودية ثم إلى بلدان المقصد. لا مناص لهن أي طريق آخر في هذه العملية ويتم حمايتهن كسجينات. إن ضحية هذه الجريمة البالغة من العمر ٢٢ عاماً ، والتي اضطرت إلى الزواج من مهرب أفغاني، أصبحت الآن أم لأربعة أطفال. وتقول إنه في غياب زوجها، يغتصبها أشقاء زوجها وأحد الأطفال هو نتيجة هذه الاغتصابات. إنهم هددوها بقتلها إذا أماطت اللثام عن ذلك!

من حين لآخر ، بين الضحايا هم أيضا أطفال صغار. يتم الاحتفاظ بهم في أماكن سرية للوصول إلى العمر المطلوب ، ومن ثم يقدمونهم إلى أسواق في الشرق الأوسط والهند. في الإمارات وباكستان ، تباع الفتيات بمناسبة عيد الفطر وعيد الأضحى في حفل يسمى «الحلقة». إذا لم يكن لدى فتاة مشترشخصي ، فسوف تضطر قسراً إلى ممارسة البغاء في النوادي والملاهي.

في عام ٢٠٠١ ، تم نشر صور تبين فيها كيف تم إخفاء النساء في لوحة قيادة السيارات ويتم تهريبهن إلى دول مثل دبي. كما تظهر تقارير أخرى أن النساء يتم إخفائهن لعدة أسابيع في السفينة. تستخدم بعض النساء بطاقات هوية مزورة يحصل عليها المهربون المرتبطون بالسلطات بهذه الطريقة. (موقع «نكاه» - ١٧ أكتوبر ٢٠١٧)

كتب مسافر في دبي عن ملاحظاته عن هؤلاء الضحايا المغلوبات على أمرهن: العديد من هؤلاء البائسات نلاحظهن في فنادق الدرجة الثانية في هذه المنطقة أو تلك المنطقة ما يسمى «دار المبارك». معظم مالكي هذه الفنادق إيرانيون ، لكنهم لا يقبلون النزلاء الإيرانيين. ذهبت صباحاً مبكراً إلى فناء الفندق للرياضة. فجأة سمعت صوت بكاء. ذهبت نحو مصدر الصوت ورأيت شابة. نهضت لتبتعد عني ولاحظت أنه كان تخرج عفونه وسائل مصلي من سروالها الأبيض بالضبط في مكان محفور على الكفل. سألتها: هل أصبت بجروح؟ ... أدركت أنها عاصية ومليئة بالكراهية. انتظرت قليلاً لتصبح هادئة ، ثم سألتها ما هي هذه السوائل؟ قالت: هؤلاء عديم الشرف فعلوا معي ما أرادوا... لقد كان هذا المكان قد اختاروا كمنفضة للسجائر، ومن بداية الليلة حتى قبل ساعة حيث دخلت في الغيبوبة ، تم إطفاء سجانهم على جلدي هنا. عندما استفتت رأيت إنهم خرجوا ولم تعطوني المال وقلت لها لماذا لا تقدم شكوى للشرطة بشأنهم؟ قالت بحزن: أي نوع من الشكوى؟ ... ليس لدي جواز سفر. وسوف يعيدوني إلى إيران مع أول زورق. ما ذا أفعل في إيران؟ هل عائلتي تقبلني؟ من يحميني؟

يتعرف المهربون على هؤلاء الفتيات والنساء في الأسر التي غالباً ما تكون ظروفها الاقتصادية متدهورة ، ويقدمون أنفسهم كأشخاص أثرياء من أهالي مدينة زاهدان إنه يريد الزواج بالفتاة وبعد الخطوبة يقومون بإرسالهن إلى بيوت الفساد. في مدن مثل كويتا وكراتشي الباكستانيين و... في بعض الأحيان لن تصل هؤلاء النساء إلى المقصد كما في بعض الأحيان يتم إلقاؤهن في البحر بسبب الظروف السيئة.



**ضحية يتم إخفائها في لوحة قيادة السيارة**  
في بعض الأحيان تموت الضحية قبل الوصول إلى المقصد بسبب ظروف العبور الصعبة وعبر الحدود

## موظفو إنفاذ القانون في خدمة عملي شبكات التهريب

يحتل النظام الإيراني المرتبة الثالثة في البلدان التي يجري فيها الاتجار بالبشر. هذه الدول لا تتخذ أي تدابير فعالة لمنع الاتجار بالبشر ومعاقبة المسؤولين عنها. الحقائق المحدودة التي تم الحصول عليها في هذا الصدد تؤكد ذلك.

يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٥ كتبت صحيفة «إيران» الحكومية نقلاً عن مسؤول قضائي قوله إن الشخص الذي حصل على ١٥ مليون تومان على الأقل من الدخل من كل عملية بيع فتاة قد حُكم عليه بدفع ٣٠٠ ألف تومان نقداً ، وأطلق سراحه فوراً من السجن عن طريق دفع هذا المبلغ.

وحيالاً واحدة من المشاكل الخطيرة لضحايا تهريب الجنس في إيران هي التعامل القانوني وفرض العقوبات المختلفة التي تفرض على الضحايا، لأن التهم مثل الهروب و ارتكاب علاقة غير شرعية وحتى تشهير سمعة الجمهورية الإسلامية و الحاق الضربة للنظام المقدس على الساحة الدولية ، تخضع هؤلاء الضحايا لدفع غرامات وتتلوها بعض العقوبات. وفي هذه الحالة لا تملك هؤلاء الضحايا الشجاعة والدافع لإحقاق حقوقهن الإنسانية والقانونية.

«موقع «سلامت نيوز» الحكومي - ١٥ سبتمبر ٢٠١٧) وأكد «ميرمحمد صادقي» رئيس مجموعة الجزاء وعلم الجرائم بجامعة «بهشتي» في طهران قائلاً: مشكلتنا هي الدفاع عن المرأة. وقد حُكم على الحالات التي اتخذت فيها المرأة إجراءات ضد الاعتداء الجنسي وأظهرت رد فعل ضد المعتدي بالانتقام وتم صدور حكم القصاص عليها، وهو بالطبع صحيح من الناحية القانونية ولا يمكن رفضه.

«اليوم ، أصبح تهريب النساء تجارة بمليارات الدولارات وله دخل كبير وفي بعض الأحيان لا تدرك النساء القضية وعن طريق وعود مختلفة وعدم الوعي يقعن في فخ المهربين». (موقع العربية باللغة الفارسية - ١٩ أكتوبر ٢٠١٦).



يتم تهريب النساء والأطفال الإيرانيين إلى الدول العربية في منطقة الخليج للعمل كعبدة



## دور مسؤولي النظام في الإسترقاق في العصر الحديث

بنات يتيمات ونقلهن إلى سوق معروف في طهران، حيث بيعهن للتجار الإيرانيين والأجانب. (وكالة فارس للأخبار - ١٢ أبريل ٢٠١٢)

١٩ أيار / مايو ٢٠٠٨ ، نشر مركز الملف الاخباري مقالاً أشار فيه إلى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن أن النظام الإيراني يتصدر قائمة الدول التي يحدث فيها الاتجار بالبشر وكتب : إسلام خميني ومن خلفه أي إسلام النظام الإيراني، أعاد عهد الجاهلية. ويلجأ إلى شراء وبيع البشر. ويتورط أعلى مستويات الحكام الإيرانيين في هذه التجارة أي الاتجار بالبشر وفي هذا الصدد، يمكن ذكر نجل «رفسنجاني» كواحد من القادة في هذا المجال. وبعد ثلاثة أيام ، أكد «عباس باليزدار» ، سكرتير لجنة التحقيق والدراسة، أن «مهدي هاشمي رفسنجاني» كان متورطاً في تجارة الجنس.

خلال صراعات فتوية بين أجنحة النظام كشف عن تورط «رضا زارعي» قائد قوى الأمن الداخلي السابق في محافظة طهران في تشغيل وإدارة موقع للبقاء الذي أجبر الفتيات والنساء الهاربات المغلوبات على أمرهن على العمل فيه.

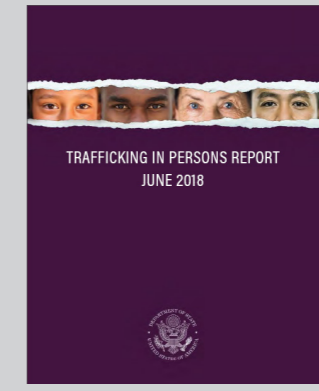
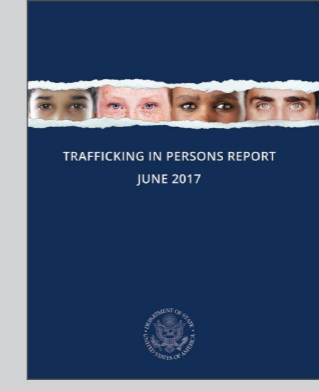
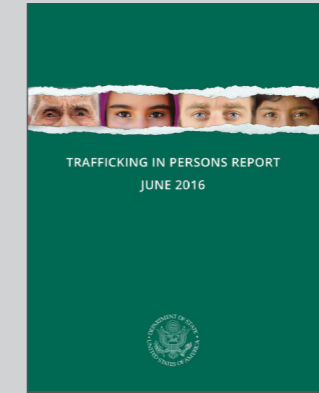
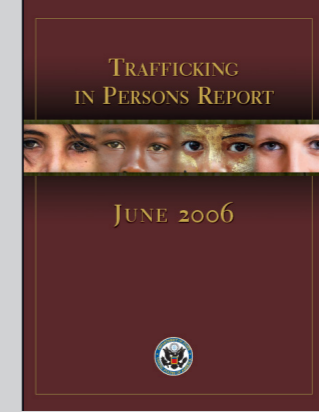
لكن «أحمدي مقدم» قائد قوى الأمن الداخلي السابق، حاول أن يقلل من أهمية القضية بتدخله وأطلق سراحه بعد وقت قصير بكفالة مالية بذريعة عدم الحصول على وثائق كافية في وقت أعلنت فيه نشرات العصابات المعارضة عن وجود ٨٠ من النساء المغلوبات على أمرهن وكذلك أشرطة صوت وفيديو. ( إذاعة «فردا» ٢٠ أغسطس ٢٠٠٤).

وفي الاطار ذاته كان رئيس مكتب الشرطة الدولية (الإنتربول) في إيران قد أكد في خريف عام ٢٠٠٦ أنه يقدر أن يتم بيع الآلاف من الإيرانيين للمعاملات الجنسية كل عام. اليوم ، تهريب الفتيات والشابات إلى البلدان المجاورة هي واحدة من أكثر الوظائف ربحية في إيران ، والتي تتم أحياناً بمعلومات وشركات. ويتورط المسؤولون الحكوميون في شراء النساء والفتيات وبيعهن والتحرشات عليهن جنسياً. (موقع «ميانالي» - ١٢ سبتمبر ٢٠١١)

بعد وقوع الزلزال بمدينة بم عام ٢٠٠٣ تم الكشف عن اختطاف

## تقارير دولية بشأن تهريب البشر في إيران

صنف مؤشر الرق العالمي في عام ٢٠١٨ إيران ضمن الدول العشرة التي فيها أعلى حد من ترويح الرق الحديث. ووفقاً للمؤشر فإن إيران هي أيضاً موضوع قرارات مختلفة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مما يشير إلى حدة الوضع هناك وشدته. منذ عام ٢٠٠٦، وضعت وزارة الخارجية الأمريكية النظام الحاكم في إيران في المرتبة الثالثة من حيث مكافحة تهريب البشر. وتلك الدول التي جعلتها في المرتبة الثالثة لا تتبع الحد الأدنى من المعايير في هذا المجال، ولا يوجد جهد ملحوظ لتحسين الأمر بهذا الشأن. بينما تسعى البلدان في المرتبة الثانية لإيصال بلدانها إلى مستوى قياسي. ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية المعنية بالاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٦، فإن إيران هي البلد المصدر والعبور والمقصد للرجال والنساء والأطفال الذين مستهدفين لتجارة الجنس والعمل القسري. الحصول على معلومات دقيقة حول الاتجار بالبشر في إيران أمر صعب... أفاد تقرير أن بين عوام ٢٠٠٩-٢٠١٥ تم ازدياد عدد الفتيات اللواتي تم أخذهن من إيران أو عبر إيران للاستغلال الجنسي في دول الخليج الأخرى؛ وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كانت الشبكات الإيرانية لتهريب (البشر) تعرض الفتيات الإيرانيات لتجارة الجنس في منازل الفساد في إقليم كردستان العراق... في طهران وتبريز وأستارا، ازداد عدد الفتيات المراهقات اللواتي يعملن في تجارة الجنس. ويشير تقرير عام ٢٠١٦ أيضاً إلى أن «المحاكم الإيرانية تعتبر القيمة القانونية لشهادة المرأة نصف شهادة رجل، مما يقيد وصول النساء الضحايا للاتجار بالبشر إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء اللواتي يقعن ضحية الاستغلال



الجنسي، بما في ذلك ضحايا الاتجار بالجنس، يخضعن للمحاكمة بتهمة الزنا أي علاقات جنسية خارج إطار الزواج الذي يعاقب عليه بالإعدام. لم تقدم الحكومة معلومات إحصائية عن إجراء تحقيقات أو محاكمات أو إدانة المهربيين أو إدانة المسؤولين الحكوميين المرتبطين بجرائم التهريب (بشري)، على الرغم من وجود تقارير تفيد بأن مثل هذا التواطؤ واسع الانتشار.

وجاء في جزء آخر من تقرير عام ٢٠١٦: «لا تراعي الحكومة الإيرانية الحد الأدنى من المعايير لمواجهة التهريب ولا تبذل أي جهد ملحوظ للقيام بذلك. كما ورد في تقارير سابقة، فإن الحكومة (إيران) لم تنشر معلومات حول جهودها ضد الاتجار بالبشر.

وتشير المعلومات العلنية من المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية والحكومات الأخرى إلى أن الحكومة الإيرانية لم تتخذ أي خطوات ملحوظة لمعالجة مشاكل الاتجار بالبشر المنتشرة على نطاق واسع، لا سيما فيما يتعلق بحماية ضحايا التهريب.

وكتبت وزارة الخارجية في تقرير عام ٢٠١٧ عن الاتجار بالبشر أن «الحكومة الإيرانية لا تراعي الحد الأدنى من المعايير لمواجهة التهريب ولا تبذل أي جهد ملحوظ للقيام بذلك. كما ورد في تقارير سابقة، فإن الحكومة (إيران) لم تنشر معلومات حول جهودها ضد الاتجار بالبشر. لذلك بقيت إيران في المرتبة الثالثة...»

وتشير المعلومات العلنية من المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية والحكومات الأخرى إلى أن الحكومة الإيرانية لم تتخذ أي خطوات ملحوظة لمعالجة مشاكل الاتجار

بالبشر المنتشرة على نطاق واسع. ولا يزال ضحايا الاتجار واهنات أمام العقاب، بما في ذلك الإعدام بسبب ارتكابهن أعمالاً غير قانونية بسبب استهدافهن للتهريب. وجاء في جزء آخر من التقرير لم تقدم الحكومة معلومات إحصائية عن إجراء تحقيقات أو محاكمات أو إدانة المهربيين. على الرغم من التقارير الواسعة حول تواطؤ السلطات الإيرانية في التجنيد الإجباري واستخدام الرجال الأفغان في الحرب، لا يوجد دليل على أن الحكومة قد اشتكت إلى مسؤولين متواطئين بسبب جرائم التهريب. لم تقدم الحكومة أي تقارير عن التدريب على الاتجار بالبشر إلى مسؤوليها.

وفقاً لتقرير عام ٢٠١٧، هناك تقارير تفيد بأن الحكومة تواصل معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر لارتكابهم أعمال غير قانونية مثل الزنا، والبغاء، والهجرة غير القانونية، التي هي نتيجة مباشرة للاتجار بهن. لا تميز الحكومة (إيران) بين ضحايا الاتجار وطالبي اللجوء والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وبين ضحايا الاتجار بالبشر الأجانب (البشر) ويزج بهن لوقت الطرد في الاحتجاز أو السجن، حيث يتعرض بعضهم لإساءات جسدية خطيرة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الموت.

جاء في جزء من تقرير عام ٢٠١٨، بعنوان «خصائص التهريب»، "كما ذكر على مدار السنوات الخمس الماضية، إيران تشكل بلد المصدر والعبور والمقصد للرجال والنساء والأطفال الذين هم موضوع التجارة الجنسية والعمل القسري. يتعرض النساء الإيرانيات والأولاد والفتيات للأضرار أمام تهريب الإنسان في إيران وأفغانستان وإقليم كردستان العراق وباكستان وتركيا والإمارات العربية المتحدة وأوروبا.

في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، كانت هناك تقارير عن زيادة في عدد الشابات الإيرانيات اللواتي يمارسن البغاء في دبي

**بعض النساء الإيرانيات اللواتي يبحثن عن توفير معاش لأسرهن في إيران، وكذلك الشابات والفتيات الإيرانيات اللواتي يهربن من منازلهن ، معرضات لتجارة الجنس. أفاد تقرير في إيران استخدام «الزواج المؤقت» (المتعة) ، والذي يستمر من ساعة إلى أسبوع واحد على نطاق واسع للاستغلال الجنسي التجاري. وتشير التقارير إلى أن الشرطة والسلطات الإيرانية الأخرى ورجال الدين وأولياء الضحايا، أو أنفسهم إما هم يتورطون في تهريب الجنس أو يتجاهلون الأمر. ووفقاً لخبير إقليمي، فإن شبكات التهريب تستخدم مدينة شيراز كنقطة عبور في إيران لنقل الفتيات الأذربايجانيات من أذربايجان للاستغلال الجنسي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.**

**أفاد تقرير في إيران استخدام «الزواج المؤقت» (المتعة) ، والذي يستمر من ساعة إلى أسبوع واحد على نطاق واسع للاستغلال الجنسي التجاري.**

وبعضهن كن ضحايا التهريب بمصادرة جوازات السفر والتهديد بالعنف. تشير التقارير إلى أن النساء الإيرانيات عرضة أيضاً للتجارة الجنسية في تركيا، خاصة في المدن القريبة من الحدود الإيرانية. «ذكرت وسائل الإعلام في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ أن الفتيات الإيرانيات يتعرضن للاتجار بالجنس في منازل الفساد في المنطقة الكردية في العراق، ولا سيما بمدينة السليمانية. في بعض الحالات، يتم تسهيل هذا الاستغلال من قبل شبكات التهريب الإيرانية...» بعض النساء الإيرانيات اللواتي يبحثن عن توفير معاش لأسرهن في إيران،

وكذلك الشابات والفتيات الإيرانيات اللواتي يهربن من منازلهن ، معرضات لتجارة الجنس. أفاد تقرير في إيران استخدام «الزواج المؤقت» (المتعة) ، والذي يستمر من ساعة إلى أسبوع واحد على نطاق واسع للاستغلال الجنسي التجاري. وتشير التقارير إلى أن الشرطة والسلطات الإيرانية الأخرى ورجال الدين وأولياء الضحايا، أو أنفسهم إما هم يتورطون في تهريب الجنس أو يتجاهلون الأمر. ووفقاً لخبير إقليمي، فإن شبكات التهريب تستخدم مدينة شيراز كنقطة عبور في إيران لنقل الفتيات الأذربايجانيات من أذربايجان للاستغلال الجنسي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يتعلق باستغلال الأطفال بمن فيهم الفتيات جاء في تقرير ٢٠١٨ أن «أطفال الشوارع في إيران واهنون بشدة حيال التهريب. وقد أفيد بأن عدد الأطفال العاملين في صناعات النقل وممن يبحثون عن النفايات ومن يعمل في مصنع صناعة الطابوق وأعمال البناء وصناعة السجاد أخذ في الازدياد. قد يتعرض هؤلاء الأطفال لبيئة العمل الصارمة وقد يكون بعضهم عرضة للتهريب. تقوم جماعات المافيا المنظمة باختطاف أو شراء أطفال ومهاجرين إيرانيين وخاصة الأطفال الأفغان دون أوراق هوية، بما في ذلك إجبارهم على التسول أو بيع البسطية في الشوارع في طهران.

هؤلاء الأطفال، الذين قد يكونون حتى ٣ سنوات من العمر، يجبرون على القيام بذلك من خلال الاعتداء الجسدي والجنسي والإدمان بالمخدرات. ووفقاً لهذه التقارير، يتعرض بعض الأطفال لسوء المعاملة في أنشطة غير قانونية مثل تهريب المخدرات وتهريب الوقود والتبغ.

## الكلمة الأخيرة

ليس لم يقم النظام الإيراني بأي عمل ملحوظ أو مؤثر ضد الاتجار بل يسهل عمل عصابات الاتجار بالبشر لأنه يحصل على أرباح كبيرة من الاستعباد الجنسي سوى داخل أو خارج البلاد.

وأشار التقرير موجزاً إلى تدخل السلطات في الاتجار بالبشر في خارج البلاد . لكننا هنا نشير إلى نموذج يدل على استغلال النظام للرق الحديث بهدف مصالح سياسية. ووفقاً لتقرير صادر عن قناة العربية ،

بتاريخ ١٣ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٠ ، استناداً إلى إحدى الوثائق التي كشف عنها موقع ويكيليكس ، فإن الملاكي يوظفون نساء المتعة كجزء من استقبال شبوخ القبائل والعشائر العراقية في رحلاتهم إلى إيران.

في هذه الوثيقة ، نقل عن أحد الشيوخ العراقيين قوله لموظف بالسفارة الأمريكية في بغداد: «الحكومة الإيرانية من أجل تعزيز نفوذها في العراق ، قامت ، في كل زيارة قصيرة لنا لإيران ، بحجز النساء لنا بشكل مؤقت (المتعة).

وأضاف شيخ عشيرة «بعد زيارتي الأولى لإيران اكتشفت أن جميع الشيوخ الذين زاروا إيران استفادوا من المتعة».

هناك أيضاً أفلام وثائقية تبين أن الأفراد المتنفذين المرتبطين بمسؤولين حكوميين قد أقاموا منازل فساد فاخرة.

وبما أن دولة سليمة هي أفضل تهديد لجماعات وعصابات الاتجار بالبشر ، فإن الدولة الفاسدة والغارقة في حالات السرقة واختلاس الأموال هي أفضل وسيلة لتعزيز هذه العصابات والتعاون معها.

لا يوجد لدى النظام الإيراني قانون حاسم لمواجهة الاتجار بالبشر وتجريم جميع أشكال الاتجار بالبشر أو الدعم الملموس وحماية ضحاياه.

إيران ليست عضواً في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ لمكافحة الاتجار بالأشخاص



ولم تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المافيا المتعددة الجنسيات. السمة البارزة للاتجار بالبشر في إيران هي أن النظام الحاكم هو المستفيد الأول من هذه الجريمة المنظمة ، سياسياً واقتصادياً وبالتالي لا نتوقع أن يواجه هذا النظام الرق الحديث.

في الوقت نفسه ، دمر النظام الإيراني موارده الطبيعية وثورته الوطنية بسياساته التدميرية التي دمرت أسس اقتصاد البلاد وصناعاتها، ودمرت البيئة والأنهار والبحيرات، ويستنزف الثروة الوطنية في سوريا و العراق واليمن ولبنان، فضلاً عن تصدير الإرهاب والأصولية إلى جميع أنحاء العالم، هو أكبر حافز للرق الحديث.

مع تزايد الفقر لدى المواطنين ، يعاني المجتمع من البطالة والتضخم الشديد. كما أن العديد من القيود المفروضة على النساء والفتيات في الأسرة والمجتمع هي أيضاً عوامل تؤدي إلى هروب الفتيات والنساء اللواتي يعدن أول ضحايا لعصابات الاتجار.

كما شهد العالم من ديسمبر ٢٠١٧، انتفض الشعب الإيراني ضد كيان النظام الإيراني. والنساء في طليعة الاحتجاجات.

يجب على المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق المرأة والمؤسسات التي تكافح تهريب البشر بشكل فاعل أن تعبر عن

مخاوفها فيما يتعلق بضحايا الرق الحديث، الذي ترسخ بدعم من قبل النظام الإيراني الحاكم في إيران.

يجب الضغط على النظام الإيراني للتوقيع على اتفاقيات دولية مدافعة عن النساء والفتيات، فضلاً عن البروتوكولات والاتفاقيات المناهضة للاتجار بالبشر،

بما في ذلك بروتوكول الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ بشأن الاتجار بالبشر واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المافيا المتعددة الجنسيات.

لتهريب البشر  
في إيران



# الرق الحديث

نظرة سريعة على الاتجار بالبشر في إيران و  
دور مسؤولي النظام في تسهيل الأمر

التقرير الخاص للجنة المرأة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

أغسطس ٢٠١٨

 [women.ncr-iran.org/ar](http://women.ncr-iran.org/ar)

 @womenncri

 @womenncri

